

صفقة مع الاحتلال لوقف ملاحقة مطلوبين : عباس وكيل خدمات لحماية أمن الكيان الصهيوني

وتفريغ الساحة الفلسطينية من أية مظاهر ترفض الاحتلال.

وبعد أسابيع على هذين المرسومين، تقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني بهدية لعباس مضمونها وقف ملاحقة المطاردين من كتائب الأقصى مقابل تعهدهم بوقف المقاومة، وتسليم سلاحهم للأجهزة الأمنية، والبقاء في أماكن عملهم طوال المدة التي تحددها لهم قوات الاحتلال.

كتائب الأقصى

وبالفعل فقد التزم بعض مسلحي فتح بالقرار، وسلّموا سلاحهم لعباس، تحت ذريعة الالتزام بقرار المستوى السياسي، فيما أعلنت بعض المجموعات أنها لا تثق بالضمانات الصهيونية، وطالبت بضمانات أكيدة لتسليم سلاحها. وشددت بعض المجموعات الأخرى على أن سلاح المقاومة لا يمكن أن يباع ويشترى ويسلم في ظل الاحتلال.

فقد أكد ناطق باسم كتائب الأقصى في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، أن العفو عن بعض أصدقاء عباس من قادة وكوادر الكتائب في الضفة الغربية هي وهمية ومراراً وتكراراً تم التصريح بهذه الدعاية دون فعل شيء.

وقال الناطق باسم الكتائب إن (إسرائيل) خرقت الاتفاقية الدولية حول سجن أريحا، واعتقلت الأمين العام للجهبة الشعبية أحمد سعدات، وفؤاد الشويكي وقادة كتائب شهداء الأقصى في منطقة أريحا، عندما

من الوسائل القتالية غير المرخصة، وكافة المواد التي تشكل خطراً على النظام العام.

وحذر كل من يخالف أحكام هذا المرسوم بأنه «يعتبر قد ارتكب جرمًا يعاقب عند إدانته بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات السارية المفعول». وامعاناً من مؤسسة الرئاسة في ملاحقة المجاهدين زعم أحمد عبد الرحمن الناطق الرسمي باسم حركة فتح أن مرسوم عباس يتناول «معالجة الفلتان الأمني وظاهرة التمرد والانقلاب العسكري»، مدعياً أن «رجال الشرطة والأمن الوطني هم المسؤولون عن أمن الوطن والمواطن».

ومنذ أن صرح عبد الرحمن بكلمته تعرضت مؤسسات حماس وشخصيات محسوبة عليها لأكثر من مائتين وخمسين اعتداء، الأمر الذي يفيد بأن إنهاء الفلتان يعني إطلاق عنان الأجهزة الأمنية ضد أمن المواطنين.

فبالترزامن مع هذه المراسيم شنت الأجهزة الأمنية التابعة لعباس حملة اعتقالات واسعة طالعت العشرات من المقربين من حركة حماس والمحسوبين عليها، وأخضعت غالبيتهم لتحقيق قاس، ونقلت عدداً منهم إلى سجن أريحا.

وقبل هذا المرسوم كان عباس قد أصدر في السادس عشر من حزيران/يونيو مرسوماً آخر ينص على «اعتبار القوة التنفيذية وميليشيات حركة حماس خارجة عن القانون، بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها، ويعاقب كل

من تثبت له علاقة بها أياً كان نوعها وفقاً للقوانين السارية وأنظمة وتعليمات حالة الطوارئ»، حسب النص.

الأمر الأبرز في نصوص هذه المراسيم المرسوم أنها تصف الأجنحة العسكرية للفصائل وتحديداً كتائب القسام بالميليشيات، مطالباً بنزع سلاحها، وهو ما يعني إنهاء المقاومة،

٣٤ حصل الكيان الصهيوني على هدية مجانية وربما الأهم منذ مجيء السلطة الفلسطينية إلى الضفة وغزة، حيث أصدر رئيس السلطة محمود عباس مرسوماً أعلن فيه عن حل ما أسماها «الميليشيات العسكرية»؛ أي كتائب القسام والقوة التنفيذية.

وتبع قرار عباس تهديد ووعد من قبل أعضاء حكومة الطوارئ التي شكلها عباس بديلاً عن حكومة الوحدة الوطنية، إذ هدد بعض أعضاء الوزارة بملاحقة واعتقال كل من يمتلك السلاح.

لكن فصائل المقاومة، وبينها مجموعات من كتائب الأقصى رفضت القرار، رغم «العفو» الذي صدر بحق عدد منهم من قبل قوات الاحتلال التي قررت عدم مطاردتهم إذا سلّموا سلاحهم وتعهدوا بترك المقاومة والتزموا مقرات الأجهزة الأمنية لثلاثة أشهر.

مقصلة المقاومة

وصف مراقبون سلسلة المراسيم التي أصدرها محمود عباس بعد سيطرة حماس على غزة بأنها مذبحه للدستور الفلسطيني، وبأن عباس ارتكب مجزرة بحق القوانين وأهمها القانون الأساسي حيث أصدر مراسيم تناقضه تماماً بل وتجمد بنوداً منه. الأهم في مراسيم عباس هو ذلك المرسوم الذي أعلن فيه عن حل جميع الأجنحة العسكرية للفصائل، رغم وجود الاحتلال وتنفيذه يومياً لعمليات اقتحام واعتقال للمواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى إعلانه عن معاقبة كل من يحمل السلاح.

ينص مرسوم عباس الذي أصدره في ٢٦/٦/٢٠٠٧ على «اعتبار كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أياً كانت تابعيتها محظورة الوجود بكل الأشكال».

كما «يحظر على هذه الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية القيام بأي نشاطات سرية أو علنية، وكل من يساعدها أو يقدم أي خدمات لها يكون عرضة للمساءلة الجزائية والإدارية».

كما نص على أن تقوم الحكومة «بإنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة» و«تنفيذ ما نصت عليه القوانين والأنظمة، من حظر حمل السلاح ومصادرة جميع أنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها

